

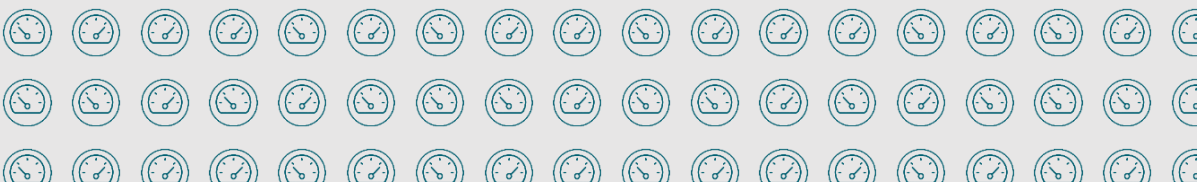
بارومتر الأعمال

يناير - مارس ٢٠٢١

العدد ٥٨



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري



بارومتر الأعمال

يناير - مارس ٢٠٢١

العدد ٥٨

المحتويات

- ٣ نبذة عن المركز
- ٥ نبذة عن بارومتر الأعمال
- ٦ المنهجية
- ٧ نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ١١ مؤشر بارومتر الأعمال
- ١٢ تقييم الأداء السابق
- ١٤ استراتيجية الأعمال في المستقبل
- ١٦ المعوقات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال خلال فترة الأزمة
- ١٧ أولويات لتحسين مناخ الأعمال في مصر (بحسب آراء شركات العينة)
- ١٨ توقعات السياسات
- ١٩ ملحق الجداول



عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، رئيس مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة تكنولوجيا المعلومات

د. قدرى سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي - مسؤول نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي
أماني مدحت - مساعد تنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
صبيح حسين - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

إدارة البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
محمد حسني - اقتصادي
أحمد داوود - اقتصادي
سلمى بهاء - اقتصادي
عبد الرحمن ياسر - اقتصادي
مهند مهدي - باحث اقتصادي
فرح الرفاعي - باحث اقتصادي
رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي

إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي
أحمد فتحي - مساعد بحوث
حسام خاطر - مساعد بحوث
محمد خاطر - مساعد بحوث

إدارة التحرير والترجمة

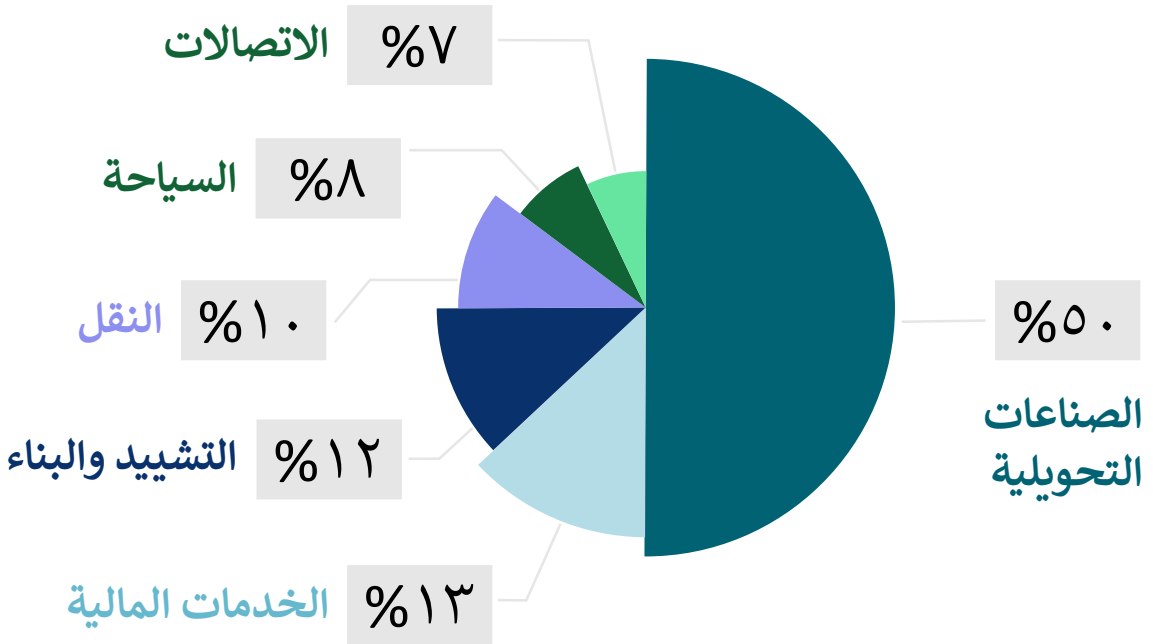
ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى



نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي، ونتائج أعمال هذه الشركات من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار، كما يلقي الضوء على توقعاتها لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي. حيث قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال في عام ١٩٩٨.

ويتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢١ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على القطاعات كما هو موضح في الشكل التالي، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.



ويأتي هذا العدد من بارومتر الأعمال استكمالاً لأعداد سابقة تهدف إلى تتبع تأثير جائحة كورونا على مجتمع الأعمال المصري خاصة في ظل ما اتخذته الحكومة من إجراءات للتعامل مع الأزمة وتخفيف التراجع في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي دفع المركز إلى إضافة سؤال إلى الاستبيان حول توقعات مجتمع الأعمال حيال الأولويات التي ينبغي العمل عليها في ظل الظروف الراهنة لتحسين مناخ الأعمال في مصر، بالإضافة إلى سؤال آخر حول المعوقات والتحديات التي واجهته خلال فترة الأزمة.

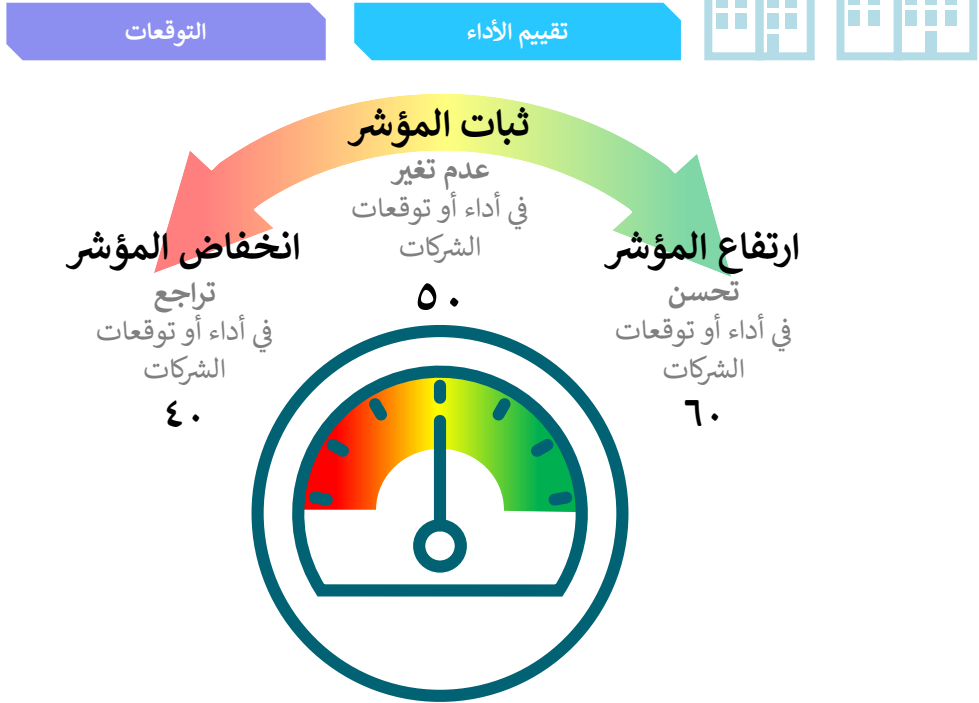
ويستعرض هذا العدد تقييماً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الثالث (يناير - مارس ٢٠٢١) من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ مع مقارنته بالربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١. كما يلخص توقعات هذه الشركات لأدائها خلال الربع الرابع (أبريل - يونيو ٢٠٢١) من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١.

المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي:



ويتم حسابه مرة لتقييم الأداء ومرة أخرى لتحديد التوقعات لكل من قطاع الشركات الكبيرة وقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة



حيث تمثل / نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

عرض نتائج التقرير عن الفترة (يناير - مارس ٢٠٢١) نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقا لأحدث البيانات المتاحة التي تم نشرها حتى وقت كتابة هذا التقرير).

على الرغم من أنه لا يزال عدم اليقين يسيطر على العالم نتيجة استمرار جائحة كوفيد-١٩ خاصة مع ظهور سلالات جديدة من الفيروس وتراكم الخسائر البشرية الناجمة عن ذلك، إلا أن تزايد تغطية اللقاحات والسياسات الاقتصادية التي تبنتها غالبية دول العالم في مواجهة الجائحة أدى إلى التفاؤل بحدوث انتعاش اقتصادي؛ حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو العالمي ٦% خلال عام ٢٠٢١ مقابل انكماش غير مسبوق يقدر بنحو -٣.٣% في عام ٢٠٢٠ نتيجة لتداعيات الجائحة^١.

ومن المتوقع أن تتباين مسارات التعافي ما بين الدول والأقاليم وفقا للتفاوت في الاضطرابات الناجمة عن الجائحة والقدرة على تغطية السكان باللقاحات المتاحة، وكذلك مدى تأثير الهيكل الاقتصادي بتداعيات الجائحة وفعالية السياسات المتبعة للحد من تبعات الانكماش ولضمان تعاف مستدام، كما من المتوقع أن تحقق الدول المتقدمة معدل نمو ٥.١% خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بانكماش قدره -٤.٧% في العام السابق، ومعدل نمو ٦.٧% للاقتصادات الناشئة والنامية مقابل انكماش قدره -٢.٢% في العام السابق.

أما على المستوى المحلي، فلا يزال الاقتصاد المصري يواجه تداعيات الجائحة؛ ولكن، نتيجة لمجموعة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في مواجهة الفيروس، ومع عودة الأنشطة الاقتصادية تدريجيا بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية، شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠) معدل نمو موجب بلغ ٠.٧% بعد أن تسببت الجائحة في حدوث معدل نمو سالب قدره -١.٦% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وإن كان لا يزال بعيدا عن معدل النمو الذي سجله الربع المناظر قبل الجائحة والذي قدر بنحو ٥.٦%.

وعلى مستوى مصادر النمو، نتج عن عدم اليقين المرتبط باستمرار الجائحة حدوث مزيد من التراجع في مساهمة الاستثمار في الناتج لتبلغ -٦.٩ نقطة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، بينما ظلت مساهمة صافي الصادرات إيجابية عند ٢.٢ نقطة مئوية وبالتالي ظل الطلب الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص هو المصدر الرئيسي للنمو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠^٢.

أما على جانب العرض، فقد ظلت القطاعات الخدمية، وتحديدًا الاتصالات والتشييد والبناء، تحقق معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. بينما لا تزال قطاعات السياحة والصناعة التحويلية والاستخراجات تشهد تأثيرا سلبيا نظرا لاستمرار الجائحة (الشكل ١-١)^٣.

وانعكست تداعيات استمرار الجائحة على ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١ ليصل إلى ٧.٤% من إجمالي قوة العمل بارتفاع نسبته ٠.٢% عن مثيله في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، وبانخفاض قدره ٠.٣% عن الربع المناظر من العام الماضي (الشكل ١-١).

واتسم معدل البطالة بالتفاوت من حيث النوع والفئة العمرية والمؤهل العلمي ومحل الإقامة، وهو ما تعكسه خصائص المتعطلين خلال الفترة محل الدراسة؛ حيث لا يزال معدل بطالة الإناث (١٥.٩%) يفوق معدل بطالة الذكور (٥.٦%)، وتمثل نسبة المتعطلين من الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة) نحو ٦٢.٤% من إجمالي المتعطلين، كما بلغت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها ٨١.٥% من إجمالي المتعطلين. وطبقا لمحل الإقامة، شهد معدل البطالة في الحضر معدلا أعلى منه في الريف؛ حيث بلغ ١١.١% في الحضر مقابل ٤.٤% في الريف.

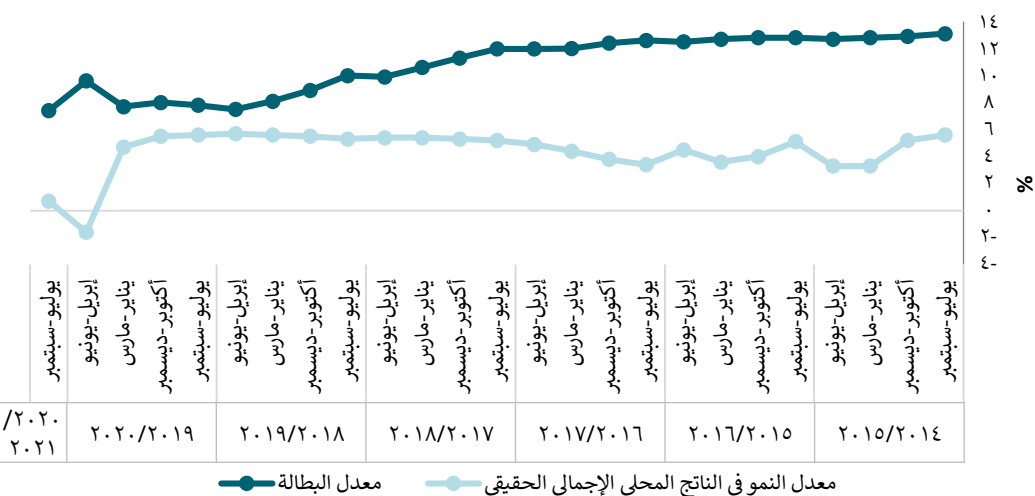
١ International Monetary Fund (IMF), *World Economic Prospect*, April 2021

٢ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠٢١.

٣ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠٢١.

ووفقا للتوزيع النسبي للمشتغلين على مستوى الأنشطة الاقتصادية، استحوذت قطاعات الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء والنقل والتخزين على نحو ١٩.٤%، ١٤.٤%، ١٣.٩%، ٩% من إجمالي المشتغلين على التوالي، مما يشير إلى عدم حدوث تغير كبير في طبيعة فرص العمل المولدة على مدى السنوات السابقة التي شهدت تراجعا في معدل البطالة واستمر ذلك الوضع في توزيع المشتغلين خلال الربع محل الدراسة؛ خاصة وأنها قطاعات جاذبة للعمالة متدنية المهارات إلى حد كبير بالإضافة لكونها فرصا غير مستدامة.^٤

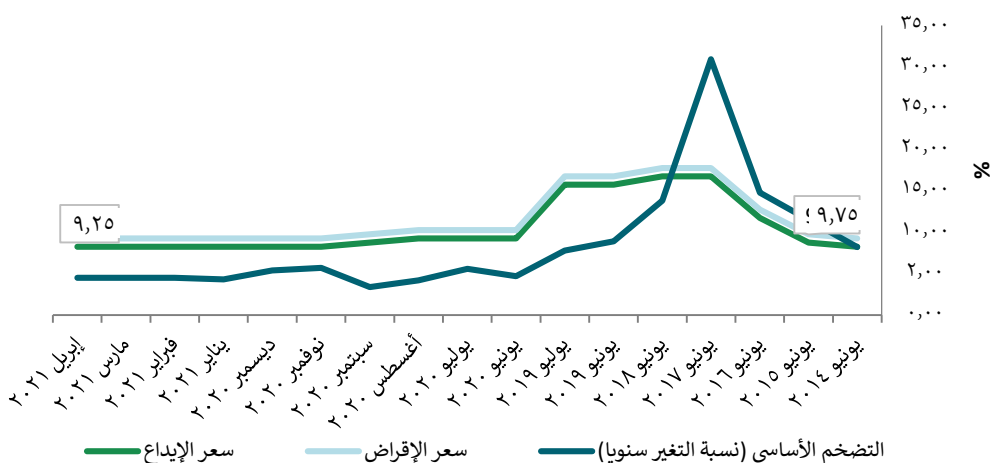
الشكل
١-١
نمو الناتج
المحلي
الإجمالي
الحقيقي
ومعدل
البطالة



المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، مايو ٢٠٢١؛ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، إبريل ٢٠٢١؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، أعداد مختلفة.

وعلى الجانب النقدي، شهدت الأوضاع النقدية الحقيقية استقرارا نتيجة تراجع معدل التضخم وتطبيق سياسة التيسير النقدي من خلال تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة في مارس، سبتمبر، نوفمبر من عام ٢٠٢٠؛ حيث استقر معدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم عند ٨.٢٥%، و٩.٢٥%، و٨.٧٥% على التوالي (الشكل ٢-١).^٥

الشكل
٢-١
التضخم
وأسعار
الفائدة
الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع يوليو-سبتمبر ٢٠٢٠، إصدار مايو ٢٠٢١.
٥ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠٢١.

وعلى المستوى الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ (يوليو - ديسمبر ٢٠٢٠) فائضا كليا بلغ نحو ١.٥ مليار دولار مقابل فائض قدره ٤١٠.٩ مليون دولار خلال الفترة المناظرة. ويرجع هذا الفائض إلى ارتفاع صافي التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنحو ٣.٩ مليار دولار، وقد حد من زيادة الفائض الكلي وجود عجز في حساب المعاملات الجارية.

ونوضح فيما يلي موجزا لأهم التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية لميزان المدفوعات:

١. حساب المعاملات الجارية

ارتفع العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل لنحو ٧.٦ مليار دولار مقابل ٤.٦ مليار دولار خلال الفترة المناظرة. ويرجع هذا العجز إلى تراجع فائض الميزان الخدمي، وارتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي. وقد حد من ارتفاع العجز الجاري ارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل وتراجع العجز في الميزان التجاري البترولي وفي ميزان دخل الاستثمار.

وفيما يلي توضيح لهذه البنود:

- تراجع فائض الميزان الخدمي بنحو ٦٩.٩% ليقصر على ١.٩ مليار دولار مقابل ٦.٣ مليار دولار خلال الفترة المناظرة وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية بنحو ٧٥.٣% كتداعيات مباشرة لاستمرار الأزمة لتسجل ١.٨ مليار دولار، وتراجع متحصلات النقل بنحو ١٧% لتسجل ٣.٦ مليار دولار كنتيجة أساسية لانخفاض متحصلات شركات الطيران.
- ارتفع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بنسبة ٦.٦% لتسجل ١٩.١ مليار دولار نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ١.٣ مليار دولار لتسجل ٢٨.٥ مليار، بينما زادت الصادرات السلعية بنحو ١٣١.٥ مليار دولار لتسجل ٩.٣ مليار دولار فقط خلال الفترة محل الدراسة.
- ارتفع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بنسبة ١٠.٩% لتسجل نحو ١٥.١ مليار دولار كنتيجة أساسية لارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ١٣.٥%.
- تحسن مستوى العجز في الميزان التجاري البترولي ليقصر على ٥٤.٢ مليون دولار فقط مقابل ٧٣٣.٣ مليون دولار نتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ٢.١ مليار دولار لتسجل نحو ٣.٦ مليار دولار. وفي المقابل تراجعت حصيلة الصادرات البترولية بنحو ١.٥ مليار دولار لتسجل ٣.٥٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- تراجع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٦% لتسجل نحو ٥.٤ مليار دولار في فترة الدراسة مقابل ٥.٨ مليار دولار في الفترة المناظرة.



٢. حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

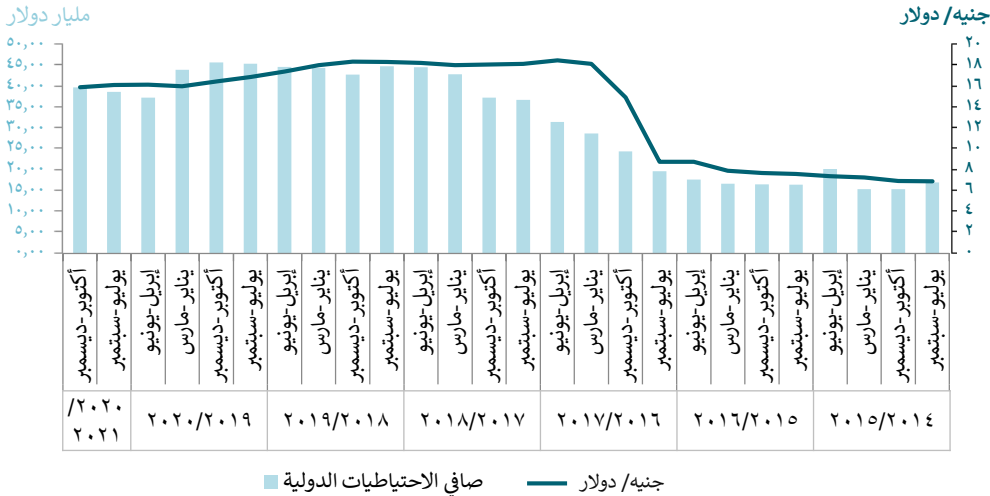
ارتفع صافي التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنحو ٣.٩ مليار دولار ليصل إلى ٩.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. ويرجع ذلك إلى ما يلي:

أ. ارتفع صافي التدفق للداخل للاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل نحو ١٠.٢ مليار دولار مقابل ٢٧٣.٦ مليون دولار خلال الفترة المناظرة.

ب. أسفر تزايد حالة عدم اليقين المرتبط بالأزمة عن تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٢.٣% لتسجل نحو ٣.٤ مليار دولار وهذا التراجع شهدته الاستثمارات الأجنبية سواء في قطاع البترول أو في القطاعات غير البترولية.

ج. ارتفع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل لتسجل ٤.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل ٢.١ مليار دولار في الفترة المناظرة.

ما زالت الجائحة تؤثر سلباً على بعض مصادر النقد الأجنبي لمصر، وتحديدًا الإيرادات السياحية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الاستقرار النسبي لإجمالي مصادر مصر من النقد الأجنبي خاصة من تحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس قد أدى إلى ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية لتصل إلى ٤٠.٢ مليار دولار خلال الفترة يناير - مارس ٢٠٢١ مرتفعة بنسبة ٢% عن قيمتها في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. كما شهد سعر الصرف انخفاضاً مستمراً منذ يونيو ٢٠٢٠ لتسجل ١٥.٦ جنيه خلال الفترة يناير - مارس ٢٠٢١ وهو ما يمثل أعلى قيمة للجنيه تجاه الدولار منذ أكتوبر ٢٠١٦، (الشكل ١-٣).

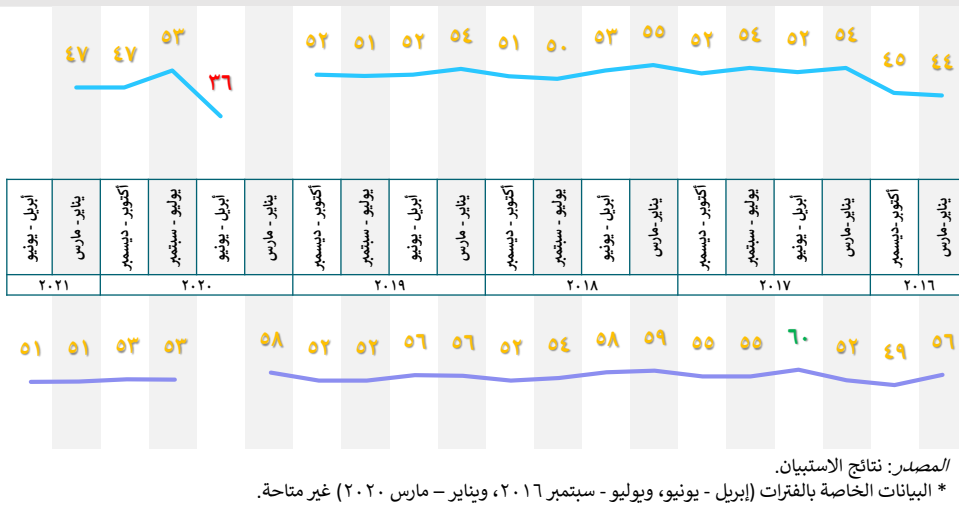


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

مؤشر بارومتر الأعمال

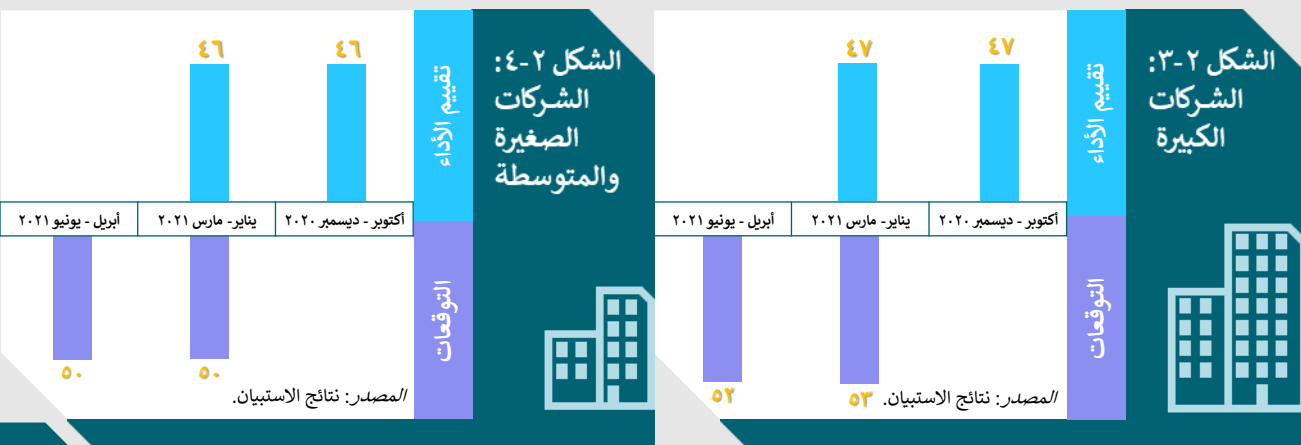
استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال مع بداية ظهور سلالات جديدة من فيروس كورونا، وتوقعات بحدوث تعافي طفيف خلال الربع القادم

أصبح فيروس كورونا بسلالاته الجديدة يمثل تحدياً ممتداً لكافة دول العالم، ولا تزال الجائحة تلقي بظلالها على مجتمع الأعمال في مصر مع بداية ظهور الموجة الثالثة من الفيروس، حيث استمر مؤشر أداء الأعمال في التراجع خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢١) ليسجل ٤٧ نقطة، وهو نفس أداء الربع السابق وأقل من المستوى المحايد بثلاث نقاط. ويعتبر هذا التراجع أقل حدة مقارنة بالموجة الأولى للفيروس، حيث سجل المؤشر خلال الربع (إبريل - يونيو ٢٠٢٠) ٣٦ نقطة (الشكل ١-٢). وعلى الرغم من استمرار حالة عدم التيقن تجاه الجائحة، إلا أن ذلك لم يمنع مجتمع الأعمال من الإدلاء بتوقعات متفائلة نوعاً ما تجاه حدوث نمو طفيف للشركات خلال الربع القادم (إبريل - يونيو ٢٠٢١)؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥١ نقطة، وهو نفس أداء الربع السابق وأعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة (الشكل ٢-٢).



وعلى مستوى أحجام الشركات، أظهرت نتائج الاستبيان للربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢١) استمرار تدني أداء الشركات بمختلف أحجامها، حيث سجل مؤشر أداء الشركات الكبيرة ٤٧ نقطة، وهو نفس مستوى أداء الربع السابق، وأقل من المستوى المحايد بثلاث نقاط. كما سجل مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع محل الدراسة نفس مستوى الأداء مقارنة بالربع السابق، وأقل من المستوى المحايد بأربع نقاط (الشكلان ٢-٣، ٢-٤).

وسجل مؤشر التوقعات بالنسبة للشركات الكبيرة ٥٢ نقطة، متجاوزاً المستوى المحايد بنقطتين، ولكن أقل من الربع السابق (يناير - مارس ٢٠٢١)، بنقطة واحدة. وجاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة عند المستوى المحايد لتسجل ٥٠ نقطة. وهي نفس توقعات الربع السابق (يناير - مارس ٢٠٢١)، (الشكلان ٢-٣، ٢-٤).



تقييم الأداء السابق

أ. تراجع معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات بمختلف أحجامها نتيجة تداعيات استمرار الجائحة وما صاحبها من ظهور سلالات جديدة في بعض دول العالم وانتشار واسع للفيروس في موجته الثالثة محليا

على الرغم مما شهدته مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية من تعافي خلال الربع السابق (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠) خاصة للشركات الكبيرة ليعكس نتائج العديد من المبادرات التي تبنتها الدولة على مستوى السياسات المالية والنقدية والإجراءات الداعمة للقطاعات المتأثرة بالجائحة، إلا أن استمرار الجائحة وما صاحبها من ظهور سلالات جديدة في بعض دول العالم وانتشار الفيروس في موجته الثالثة محليا أدى إلى تراجع أداء مؤشرات النشاط الاقتصادي لكافة شركات العينة بمختلف أحجامها خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢١) وإن كانت أشد تأثيرا على الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ فبينما جاء أداء الشركات الكبيرة دون المستوى المحاييد لكل من مؤشرات الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية والصادرات بنحو سبع، خمس، عشرة نقاط على التوالي، جاءت نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة متدنية لكافة مؤشرات النشاط الاقتصادي وأقل من المستوى المحاييد (٥٠ نقطة) (الشكلان ١-٣، ٢-٣).

الشكل ١-٣: الشركات الكبيرة	مستوى النشاط الاقتصادي - تقييم الأداء				الشكل ٢-٣: الشركات الصغيرة والمتوسطة
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الإنتاج	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٣٥	٣٩
	يناير - مارس ٢٠٢١				
٤٣	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	المبيعات المحلية	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٤٥	٣٩
	يناير - مارس ٢٠٢١				
٥٦	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الصادرات	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٢٠	٣٩
	يناير - مارس ٢٠٢١				
٤٨	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	استغلال الطاقة الإنتاجية	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	١٤	٤٤
	يناير - مارس ٢٠٢١				
٣٧	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	المخزون السلعي*	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٥	٥٣
	يناير - مارس ٢٠٢١				
٤٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	المخزون السلعي*	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٥	٥٣
	يناير - مارس ٢٠٢١				

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م)، أشارت نتائج الاستبيان إلى تضرر معظم القطاعات بسبب أزمة كوفيد-١٩ وما تبعها من ظهور سلالات جديدة من الفيروس، وتفاوت حجم الضرر ما بين القطاعات؛ حيث سجل قطاع السياحة أكبر تراجع بسبب شعور السائح بعدم الاطمئنان بعد ظهور سلالات جديدة متحورة مما أدى إلى انهيار حركة السياحة العالمية؛ يليه قطاع النقل نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد العالمية وحركة التجارة، وارتفاع أعباء الرسوم الحكومية على القطاع، ثم قطاع الصناعات التحويلية نتيجة عدم توافر المواد الخام وارتفاع أسعارها بسبب الاضطرابات التي شهدتها بعض سلاسل التوريد. كما شهد قطاع الخدمات المالية تراجعاً في حجم تداول الأسهم نظراً لمبيعات المستثمرين من المؤسسات الأجنبية والمستثمرين العرب. وأشارت نتائج الاستبيان إلى تحسن كل من قطاعي الاتصالات والتشييد والبناء؛ حيث سجل قطاع الاتصالات أفضل أداء خلال الربع محل الدراسة ويرجع ذلك لزيادة استخدام تقنيات العمل عن بعد مما ساهم في زيادة الطلب على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما شهد قطاع التشييد والبناء تحسناً في الأداء ربما يُعزى إلى مبادرات التمويل العقاري الجديدة.



ب. ارتفاع أسعار المدخلات أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية، وارتفاع ملحوظ في مؤشر الأجور

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاع أسعار المدخلات للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء نظرا لما تسببت فيه الموجة الثالثة للفيروس من اضطراب في سلاسل التوريد العالمية، ولكن بوتيرة أقل من الربع السابق، وكذلك لعدم انتظام حركة استيراد مستلزمات الإنتاج والخامات وبطء إجراءات التخليص الجمركي مما أدى إلى قيام الموردين برفع أسعار المواد الخام الموجودة لديهم خلال الربع محل الدراسة، وانعكس ذلك على ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات، متجاوزا المستوى المحاييد بمقدار سبع نقاط بالنسبة للشركات الكبيرة و٦ نقاط بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالربع السابق. كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر الأجور لكافة الشركات نتيجة الزيادة السنوية للمرتبات مع بداية العام الجديد مسجلا ارتفاعا بمقدار ٩ نقاط (الشكلان ٣-٣ و ٤-٣).

الشكل ٣-٣: الشركات الكبيرة		مستوى النشاط الاقتصادي - تقييم الأداء		الشكل ٤-٣: الشركات الصغيرة والمتوسطة	
٥٥	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	أسعار المنتجات النهائية	٥١	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٥٧	يناير - مارس ٢٠٢١	يناير - مارس ٢٠٢١	أسعار المدخلات**	٣٥	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٤٣	يناير - مارس ٢٠٢١	يناير - مارس ٢٠٢١	الأجور	٣٨	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الأجور	٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٥٩	يناير - مارس ٢٠٢١	يناير - مارس ٢٠٢١	الأجور	٥٩	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠

المصدر: نتائج الاستبيان.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.



ج. ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحاييد وتراجع مؤشر التشغيل لكافة الشركات

على الرغم من جهود الحكومة لتحفيز الاستثمار منذ بداية الجائحة، ومن ذلك تخفيض سعر الفائدة، وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء وتأجيل سداد الضرائب والتأمينات، وكذلك تقديم حزمة جديدة من التيسيرات الداعمة للقطاعات المتضررة كالسياحة والصناعة، إلا أن تداعيات الجائحة وعدم التيقن المرتبط بها فضلا عن استمرار بعض التحديات التي تواجه بيئة الأعمال من قبل الجائحة، قد تسببت في عدم حدوث دفعة في الاستثمار؛ حيث أظهرت النتائج ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحاييد لكافة الشركات، في حين تراجع مؤشر التشغيل لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجل المؤشر ٤٨ نقطة للشركات الكبيرة، و٤٧ نقطة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإن كان هذا التراجع أقل منه خلال الربع السابق (الشكلان ٥-٣ و ٦-٣).

الشكل ٥-٣: الشركات الكبيرة		مستوى النشاط الاقتصادي - تقييم الأداء		الشكل ٦-٣: الشركات الصغيرة والمتوسطة	
٥١	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الاستثمار	٤٩	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٥٠	يناير - مارس ٢٠٢١	يناير - مارس ٢٠٢١	التشغيل	٤٥	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٤٦	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	التشغيل	٤٧	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٤٨	يناير - مارس ٢٠٢١	يناير - مارس ٢٠٢١	التشغيل	٤٧	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠

المصدر: نتائج الاستبيان.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

أ. توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي لكافة الشركات

على الرغم من استمرار عدم التيقن تجاه الجائحة، إلا أن ذلك لم يمنع مجتمع الأعمال من التفاؤل إزاء الربع القادم (أبريل - يونيو ٢٠٢١)، لتوقع الشركات تحسن الظروف الاقتصادية. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بتعافي الاقتصاد العالمي نظرا لقيام العديد من دول العالم بتوزيع اللقاح على عدد كبير من سكانها، ولذلك جاءت توقعات الشركات الكبيرة متفائلة حيال غالبية المتغيرات الاقتصادية، حيث جاءت التوقعات لمستوى استغلال الطاقة الإنتاجية ثابتة عند المستوى المحايد. كما سجلت نتائج غالبية مؤشرات الشركات الصغيرة والمتوسطة قيما فوق المستوى المحايد باستثناء مؤشر الصادرات الذي استقر عند المستوى المحايد، ومؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي اللذان سجلا تراجعاً (الشكلان ٤-١، و ٤-٢).

الشكل ٤-١: الشركات الكبيرة	مستوى النشاط الاقتصادي - التوقعات				الشكل ٤-٢: الشركات الصغيرة والمتوسطة
٥٦	يناير- مارس ٢٠٢١	الإنتاج	يناير- مارس ٢٠٢١	٤٨	
٥٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٤	
٥٧	يناير- مارس ٢٠٢١	المبيعات المحلية	يناير- مارس ٢٠٢١	٤٨	
٥٨	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٤	
٥٨	يناير- مارس ٢٠٢١	الصادرات	يناير- مارس ٢٠٢١	٥٨	
٥٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٠	
٤٨	يناير- مارس ٢٠٢١	استغلال الطاقة الإنتاجية	يناير- مارس ٢٠٢١	٤٨	
٥٠	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٤٧	
٤٤	يناير- مارس ٢٠٢١	المخزون السلعي*	يناير- مارس ٢٠٢١	٤٨	
٤٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٤٦	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

وعلى المستوى القطاعي، فكما يتضح من الجدول (٢م)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لكافة القطاعات فيما عدا قطاعي السياحة والخدمات المالية، حيث أظهرت النتائج تفاؤلاً مجتمع الأعمال حيال كل من قطاع الاتصالات يليه قطاع التشييد والبناء، ثم قطاع الصناعات التحويلية خلال الربع القادم. ويمكن إرجاع ذلك إلى جهود الحكومة في مساندة القطاعات المختلفة. وجاء قطاع النقل عند المستوى المحايد، في حين أظهرت النتائج عدم تفاؤل شركات السياحة نظراً للمستجدات المرتبطة بالفيروس من موجات وسلالات جديدة وما يتبعها من إجراءات قد تصل لحد الإغلاق مجدداً مما يجعل عودة السياحة لحركتها الطبيعية أمر في غاية الصعوبة، ويليه قطاع الخدمات المالية ربما بسبب عدم وجود طرقات جديدة في البورصة.



ب. توقعات بارتفاع أسعار المدخلات وارتفاع أسعار المنتجات وثبات الأجور عند المستوى المحايد لكافة الشركات

تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات، وربما يُعزى ذلك إلى عدم التيقن حيال انتظام سلاسل التوريد في المدى القريب، حيث سجل مؤشر الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً بنسبة ٣ نقاط عن المستوى المحايد (٥٠ نقطة). ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات، وإن كان بصورة أقل حدة من توقعات الربع السابق (يناير - مارس ٢٠٢١). كما أظهرت النتائج توقعات بثبات مؤشر الأجور لكافة الشركات عند المستوى المحايد (الشكلان ٤-٣، ٤-٤).

الشكل ٤-٣: الشركات الكبيرة	مستوى النشاط الاقتصادي - التوقعات				الشكل ٤-٤: الشركات الصغيرة والمتوسطة
٥٦	يناير - مارس ٢٠٢١	أسعار المنتجات النهائية	يناير - مارس ٢٠٢١	٥٢	
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		
٥٣	يناير - مارس ٢٠٢١	أسعار المدخلات**	يناير - مارس ٢٠٢١	٤٣	
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		
٣٩	يناير - مارس ٢٠٢١	الأجور	يناير - مارس ٢٠٢١	٤٨	٥٧
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		
٤٦	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٠	
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		
٧٢	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٠	
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		

المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.



ج. توقعات بثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات

توقعت كافة الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد خلال الربع القادم (أبريل - يونيو ٢٠٢١) مسجلاً ٥٠ نقطة. وربما يُعزى ذلك لعدم وجود خطط مستقبلية للتوسع في ظل الظروف الراهنة، ما يعكس عدم التيقن لدى مجتمع الأعمال حول تطورات فيروس كورونا وتداعياته. كما أظهرت النتائج ثبات مؤشر التشغيل لكافة الشركات، مما يتطلب توجيه السياسات لدعم الشركات القائمة حتى تتمكن من الاحتفاظ بالعمالة، ومنحها المزيد من الحوافز لحثها على التوسع والاستثمار وبالتالي خلق فرص العمل (الشكلان ٤-٥ و ٤-٦).

الشكل ٤-٥: الشركات الكبيرة	مستوى النشاط الاقتصادي - التوقعات				الشكل ٤-٦: الشركات الصغيرة والمتوسطة
٤٩	يناير - مارس ٢٠٢١	الاستثمار	يناير - مارس ٢٠٢١	٥٠	
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		
٥٠	يناير - مارس ٢٠٢١	التشغيل	يناير - مارس ٢٠٢١	٤٨	٥٠
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		
٤٩	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٠	
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		
٥٠	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٠	
	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١		

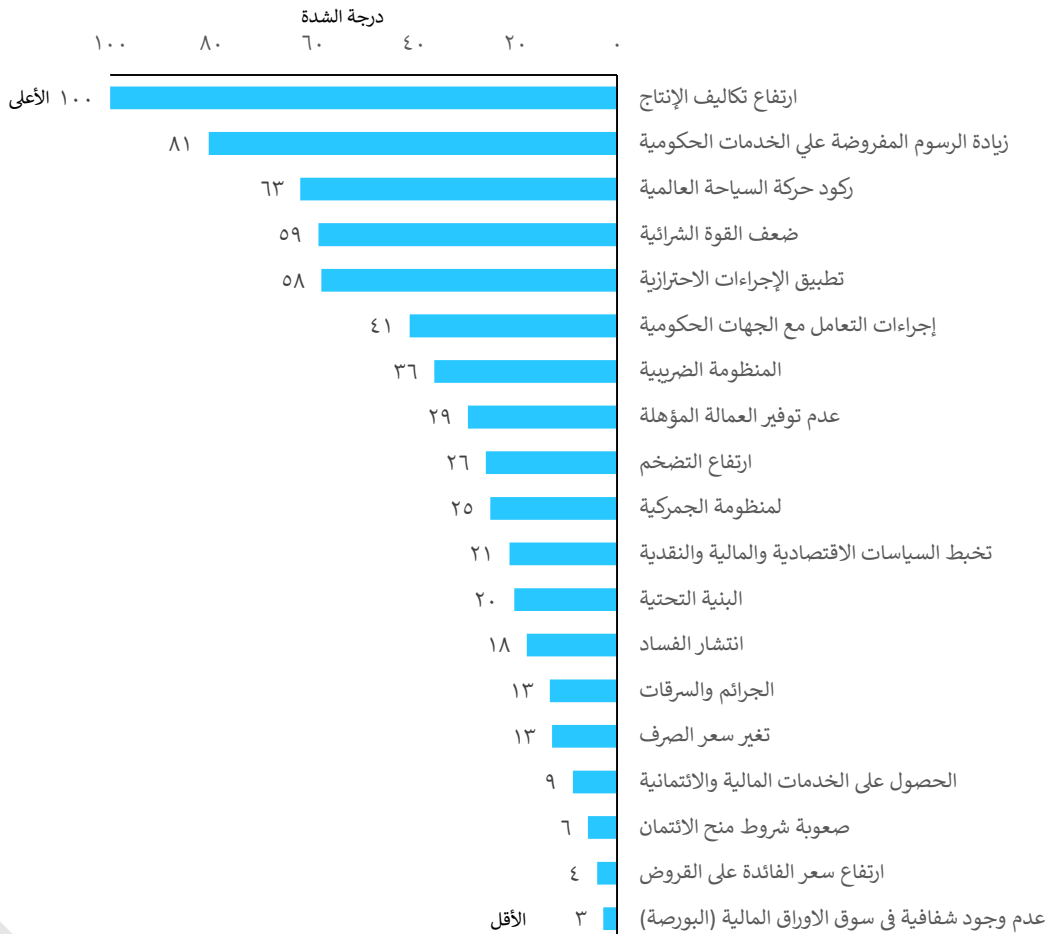
المصدر: نتائج الاستبيان.



المعوقات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال

أشد المعوقات: ارتفاع تكاليف الإنتاج، زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، ركود حركة السياحة العالمية، ضعف القوة الشرائية

يوضح الشكل ٥، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢١)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة، حيث تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج أشد المعوقات التي شهدتها شركات العينة خلال الربع محل الدراسة، تلتها زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية؛ مما يتطلب دراسة تفصيلية لتأثير الارتفاعات المتتالية لأسعار الكهرباء والمياه والغاز وكذلك تكلفة استيراد المدخلات والمستلزمات وغيرها على الأنشطة الاقتصادية خاصة في ظل تأثير هذه الأنشطة سلبا بالأزمة حتى الآن والخروج بحلول غير تقليدية تعمل على خفض تكاليف الإنتاج، ثم ركود حركة السياحة العالمية مما يدعو للترويج للسياحة الداخلية في ظل الفترة الراهنة. كما جاء ضعف القوة الشرائية من بين المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال.



المصدر: نتائج الاستبيان.

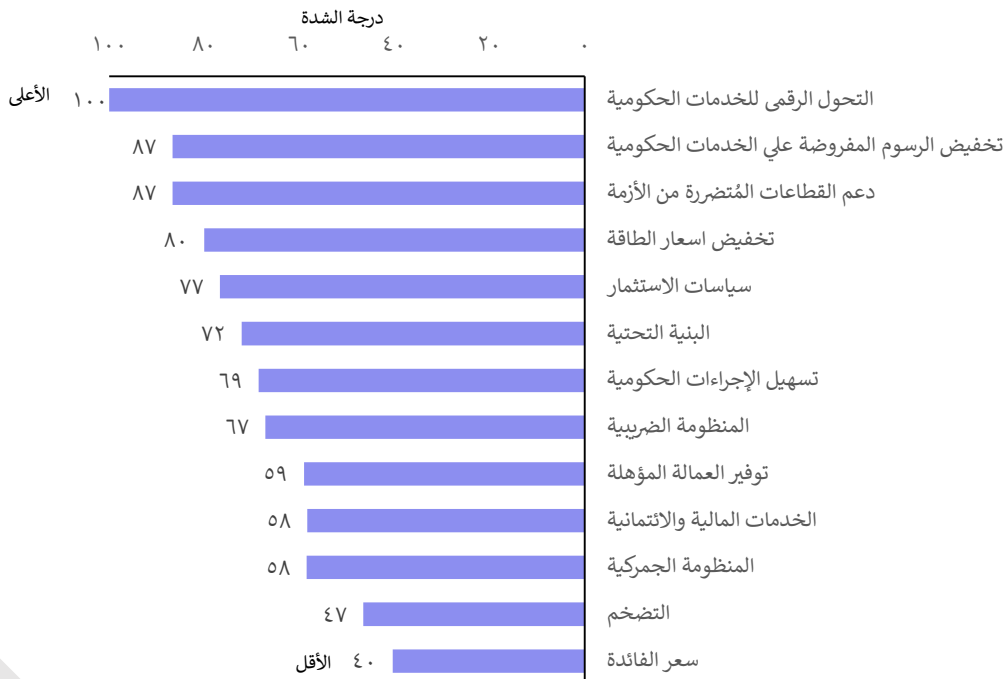
تقييم الأداء



أولويات لتحسين مناخ الأعمال في مصر (بحسب آراء شركات العينة)

التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، دعم القطاعات المتضررة من الأزمة، تخفيض أسعار الطاقة

كما يتبين من الشكل ٦، أفادت الشركات أن التحول الرقمي للخدمات الحكومية يساعد على تسهيل الخدمات الحكومية مثل إجراءات تراخيص التشغيل، وإجراءات التقاضي، والحصول على الأراضي، بما ينعكس على زيادة الاستثمار وبناء اقتصاد قوي في مصر، كما أشارت إلى أهمية قيام الدولة بتخفيض الرسوم المفروضة على بعض الأنشطة والعمليات التجارية، مثل خدمات الشهر العقاري، فواتير الإنترنت للشركات والمنشآت، وضرورة تقديم الدعم والمساندة للقطاعات المتضررة من الأزمة، فضلا عن تخفيض أسعار الكهرباء والمياه والغاز للمساعدة في دفع عجلة الإنتاج.



المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٦:
أولويات
لتحسين
مناخ الأعمال
في مصر
(مؤشر مطبوع
لأهمية
الأولويات)

الترقيات

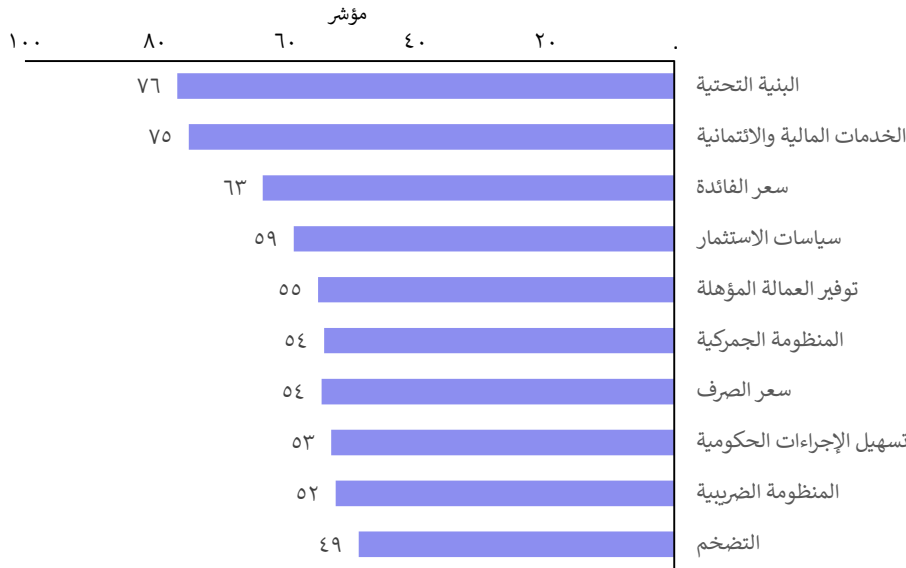


توقعات السياسات*

توقعات بتحسين البنية التحتية، الخدمات المالية والائتمانية، سعر الفائدة، سياسات الاستثمار

كما يتبين من الشكل ٧، عبرت غالبية الشركات عن تفاؤلها حيال الاتجاهات الحالية للبنية التحتية نتيجة تبني الحكومة مشروعات قومية في الطرق والكباري ومحطات الكهرباء والمياه؛ وتحسن الخدمات المالية والائتمانية نتيجة تبني الحكومة لسياسات نقدية جديدة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر. كما تتوقع الشركات مزيداً من التحسن في سعر الفائدة على الرغم من خفضه أكثر من مرة خلال العام الماضي. ويتوقع مجتمع الأعمال تحسن سياسات الاستثمار بفعل تطوير منظومة التأسيس الإلكتروني الجديدة واللائحة التنفيذية الجديدة للمناطق الحرة والرامية إلى توفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

*المقصود توقعات مجتمع الأعمال لأوجه التحسين بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً



/المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول ١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس ٢٠٢١)

[illegible]

جدول ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل- مايو- يونيو ٢٠٢١)

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	نسبة مئوية	مؤشر	أقل	نسبة مئوية	مؤشر	أقل	نسبة مئوية	مؤشر	أقل	نسبة مئوية	مؤشر	أقل	نسبة مئوية	مؤشر	أقل	نسبة مئوية	مؤشر	
النشاط الاقتصادي	٥١	٥٢	أعلى	٥٢	أقل	أعلى	٤٥	أقل	أعلى	٥٨	٢٥	٥٣	٢٥	٧٥	٥٧	٢٦	٣٢	
الإنتاج	٥٧	١٧	٥٣	٧٠	٣٠	٥٠	٥٣	٢٠	٥٨	١٧	١٧	١٧	٥٣	٢٥	٥٧	٢٦	٣٢	
المبيعات المحلية	٥١	٢٠	٥٣	٥٧	٤٣	٥٠	٥٧	١١	٣٠	٥٠	٢٠	٥٣	٢٨	١٣	١٦	٢٦	٣٢	
لصادرات	٢٩	٧١	٥٨	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	٣٣	٧٧	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	٣٣	٦٧	
لمخزون	١٦	٧٧	٤٧	٧	٣٨	٦٢	٢٨	١٠	٥٣	٩٠	١٠	٥٣	٢٨	٦٣	٢٨	١٠٠	٣٧	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٨٣	١٠	٤٩	٧	٩٣	٩٣	٥٢	١٠	٢٠	٦٧	٣٣	٤٧	٥٥	٧٥	٥٧	٥٨	٤٢	
الأسعار																		
سعر المنتجات النهائية	٢١	٧٩	٥٦	٧	٩٣	٩٣	٥٢	٥٠	٤٧	١٠	١٠٠	٤٧	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	
سعر المدخلات الوسيطة	١٦	٨٣	٤٦	٧	٩٣	٩٣	٤٨	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	
مستوى الأجور	١٠٠	٥٠	٧	٩٣	٩٣	٩٣	٥٢	٥٠	٤٧	١٠	١٠٠	٤٧	٥٠	١٣	٥٣	٩٥	٥١	
المداخيل الأساسية																		
الاستثمار	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	٤٧	١٠	٤٧	١٠٠	١٠٠	٤٧	٥٠	١٣	٥٣	١٠٠	٥٠	
التشغيل	٢	٩٨	٥٠	٧	٩٣	٩٣	٥٢	٥٠	١٠	٩٠	٥٢	٤٣	٥٠	١٣	٥٣	١٠٠	٥٠	

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

٢ مساو للمتوسط البسيط مؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

ملحق الجداول

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(يناير - فبراير - مارس ٢٠٢٠)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	١٥	٣٩	٤٥	٣٩	٢٤	٣٥	٤١	٤٣
المبيعات المحلية	١٧	٣٧	٤٧	٣٩	٢٧	٤٠	٣٣	٤٨
الصادرات	٢١	٢٩	٥٠	٣٩	١٨	٣٦	٤٥	٤٠
المخزون	٢٠	٥٢	٢٩	٥٣	٥٠	٣٨	١٣	٣٦
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٤	٧٢	٢٤	٤٤	٢٩	٢٩	٤١	٤٥
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	٢٤	٧٣	٣	٥٦	٢٩	٦٥	٦	٥٧
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٩	٦١	٠	٣٨	٢٣	٧٧	٠	٤٣
مستوى الأجور	٣٣	٦٤	٣	٥٩	٣٥	٥٩	٦	٥٩
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٢	٩٥	٣	٥٠	٦	٨٨	٦	٥٠
التشغيل	١	٨٧	١٣	٤٧	١٢	٧١	١٨	٤٨

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(أبريل- مايو - يونيو ٢٠٢١)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	٣٠	٥١	١٩	٥٤	٢٩	٥٩	١٢	٥٦
المبيعات المحلية	٣٣	٤٦	٢١	٥٤	٣٣	٦٠	٧	٥٨
الصادرات	١٤	٧١	١٤	٥٠	٢٧	٦٤	٩	٥٦
المخزون	٢٠	٧٦	٥	٤٦	١٩	٧٥	٦	٤٦
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٦	٧٧	١٧	٤٧	١٢	٧٦	١٢	٥٠
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	١٠	٩٠	٠	٥٣	١٨	٧٦	٦	٥٣
أسعار المدخلات الوسيطة	١١	٨٨	١	٤٨	١٥	٨٥	٠	٤٦
مستوى الأجور	٢	٩٨	٠	٥٠	٦	٨٨	٦	٥٠
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٠	١٠٠	٠	٥٠	٦	٨٨	٦	٥٠
التشغيل	٢	٩٨	٠	٥٠	٦	٨٨	٦	٥٠

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر أنظر الملحق.